جامعة فيلادلفيا
Philadelphia University

كلية الآداب والفنون

مؤتمر فيلادلفيا الدولي الثامن عشر

ثقافة التنمية :

4- 6/ تشرين الثاني/ نوفمبر 2013

عنوان الورقة البحثية: الاختلالات وتدهور مرتكزات المحتوى الاقتصادي للنظام العربي وتغريب التنمية في ظل الاندماج في الاقتصاد العالمي

أ. عبد اللاوي مفيد
أستاذ بجامعة الوادي_الجزائر
moufid.abdellaoui@gmail.com

أ. عبد اللاوي عقبة
أستاذ بجامعة الوادي_الجزائر
okbabde@gmail.com

أ.صالحي ناجية
أستاذة بجامعة الوادي_الجزائر
salhi.souf@gmail.com

ملخص:

ظلت التنمية العربية في ظل ارتهان لحالة التبعية حبيسة قيود ذلك النموذج بما فيها قيود التبعية ومخاطرها وامتداداتها. وإزاء ذلك فشلت العديد من الاقتصادات العربية من بلورة تنميتها وعدم إمكانيتها تصحيح الاختلالات الهيكلية وعدم إمكانية رفع القدرة الاقتصادية والتكنولوجية الذاتية وعدم إمكانية الإفلات من سيطرة النرجسية الغربية.

وبالتالي فإن تغريب التنمية العربية سيحول دون تحقيق التنمية الشاملة المستقرة والمتوازنة، لأنّ تغريب التنمية سيجعل أو سيدفع الاقتصادات العربية إلى تكوين مستقبلها خارج بيئتها، أي خارج إطار التكامل العربي وهذا ما يؤدي إلى تراجع العلاقات الاقتصادية العربية البينية الذي ينعكس سلبًا على منجزات التنمية العربية والحيلولة دون إعادة توجيهها بما يعزز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي والتصدي للتحديات. والحيلولة دون بناء قاعدة الترابط الاقتصادي العربي و تهيئة متطلبات التنمية العربية.

إنّ الدافع من التكامل الاقتصادي هو تهيئة المناخ الملائم للتنمية . وبالتالي تحقق الدول تكامل اقتصادي من أجل بلوغ التنمية وهذا ما يدفعها بالاندماج في الاقتصاد العالمي وبثقة دون أن تفقد هذه الدول شخصيتها.

Abstract:

The arab development remained dependent to constraints and risks of the dependency model. Many arab economies failed to enhance their development and could not reform their structural imbalances and improve their economic and technological self-ability, thus, they could not escape to the occidental dependency.

The westernization of the Arab development precludes achieving an inclusive and stable development, because this westernization will lead the Arab economies to build a future out from their environment and Arabic integration which will regress the economic interrelations between arab countries which reflects negatively on the accomplishment of their development without a redirection to sustain the Arabic integration path and without building a basis to an economic interdependence and a creation of the development demands.

The reason beyond an economic integration is the creation of an appropriate environment for the development. Thus, the states realize an economic integration in order to achieve the desired development which will lead them to the integration in the global economy without losing their own characteristics.

أولا: التطور التاريخي لمحاولات التكامل الاقتصادي العربي

أصبح التكامل الاقتصادي العربي من المواضيع القديمة والمتجددة في الأدبيات الاقتصادية حيث شهدت المنطقة العربية سلسلة من المحاولات المتعاقبة من اجل إقامة تكامل اقتصادي فيما بينها انطلاقا من الأعوام التي أعقبت تأسيس الجامعة العربية حتى الآن، ولم يتوقف الحديث ولم تنقطع محاولات إقامة تكامل عربي قوي يحفظ مصالح أعضائه ويعزز من قدراته التنموية ويمنحهم موقفاً تفاوضياً أقوى في المحافل الدولية [1] .وقد تضمنت مسيرة التكامل الاقتصادي العربي عدة مراحل لتدعيم التعاون العربي المشترك، يمكن تلخيصها:

1. معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي واتفاقية تسهيل التبادل التجاري:

لقد كان تاريخ البدء في المسيرة الجماعية للتكامل الاقتصادي العربي بعقد اتفاقية معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية في أفريل 1950 ، وكان لهذه الاتفاقية أهمية من الناحية الاقتصادية تظهر في النقطتين [2] :

- أنها كررت من جديد المبدأ الذي تضمنه ميثاق جامعة الدول العربية وهو تعاون الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية ؛

---

[1] – **عبد الوهاب رميدي** ، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل في الدول النامية " دراسة نماذج مختلفة " ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص تخطيط ، قسم علوم اقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2006 / 2007 ، ص224 .

[2] – **إكرام عبد الرحيم** ، **إكرام عبد الرحيم** ، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي ، الطبعة الأولى ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2002 ، ص 83

جامعة فيلادلفيا
Philadelphia University

كلية الآداب والفنون

مؤتمر فيلادلفيا الدولي الثامن عشر

ثقافة التنمية :

4- 6/ تشرين الثاني/ نوفمبر 2013

عنوان الورقة البحثية: الاختلالات وتدهور مرتكزات المحتوى الاقتصادي للنظام العربي وتغريب التنمية في ظل الاندماج في الاقتصاد العالمي

أ. عبد اللاوي مفيد
أستاذ بجامعة الوادي_الجزائر
moufid.abdellaoui@gmail.com

أ. عبد اللاوي عقبة
أستاذ بجامعة الوادي_الجزائر
okbabde@gmail.com

أ.صالحي ناجية
أستاذة بجامعة الوادي_الجزائر
salhi.souf@gmail.com

ملخص:

ظلت التنمية العربية في ظل ارتهان لحالة التبعية حبيسة قيود ذلك النموذج بما فيها قيود التبعية ومخاطرها وامتداداتها. وإزاء ذلك فشلت العديد من الاقتصادات العربية من بلورة تنميتها وعدم إمكانيتها تصحيح الاختلالات الهيكلية وعدم إمكانية رفع القدرة الاقتصادية والتكنولوجية الذاتية وعدم إمكانية الإفلات من سيطرة النرجسية الغربية.

وبالتالي فإن تغريب التنمية العربية سيحول دون تحقيق التنمية الشاملة المستقرة والمتوازنة، لأنّ تغريب التنمية سيجعل أو سيدفع الاقتصادات العربية إلى تكوين مستقبلها خارج بيئتها، أي خارج إطار التكامل العربي وهذا ما يؤدي إلى تراجع العلاقات الاقتصادية العربية البينية الذي ينعكس سلبًا على منجزات التنمية العربية والحيلولة دون إعادة توجيهها بما يعزز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي والتصدي للتحديات. والحيلولة دون بناء قاعدة الترابط الاقتصادي العربي و تهيئة متطلبات التنمية العربية.

إنّ الدافع من التكامل الاقتصادي هو تهيئة المناخ الملائم للتنمية . وبالتالي تحقق الدول تكامل اقتصادي من أجل بلوغ التنمية وهذا ما يدفعها بالاندماج في الاقتصاد العالمي وبثقة دون أن تفقد هذه الدول شخصيتها.

Abstract:

The arab development remained dependent to constraints and risks of the dependency model. Many arab economies failed to enhance their development and could not reform their structural imbalances and improve their economic and technological self-ability, thus, they could not escape to the occidental dependency.

❖ أنها نصت في المادة الثامنة منها، على إنشاء مجلس اقتصادي يتكون من وزراء الأقطار المتعاقدة المختصين بالشؤون الاقتصادية أو من يمثلونهم ليقترح على حكومات البلدان العربية ما يراه كفيلاً بتحقيق أهداف هذا التعاون الاقتصادي العربي .

وهكذا ظلت اتفاقية معاهدة الدفاع المشترك ، والتعاون الاقتصادي روحا بلا جسد ، ينتظر العمل العربي المشترك مبادرة من المبادرات العربية .

اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول جامعة الدول العربية ، وقد اقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 1953 وبموجبها تم إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية الوطنية للدول الأطراف في الاتفاقية رسوم الاستيراد الجمركية، كما أقرت معاملة تفضيلية للمنتجات الصناعية الوطنية لهذه الدول، حيث طبقت عليها تعريفة جمركية منخفضة بواقع 25% من التعريفة المطبقة في الدول المستوردة، أو قد أدرجت السلع الخاصة بهاتين الفئتين من جداول ملحقة بالاتفاقية، وقد تم إضافة سلع جديدة إلى هذه الجداول مع إنشاء ملحق آخر خاص بالصناعات التجميعية . وبالرغم من تسهيل هذه الاتفاقية لسداد قيمة الواردات عن طريق التحويل لبلد آخر أو تمويل بضائع بدلا من النقود، إلى جانب تسهيلها لعملية انتقال رؤوس الأموال، مع توفير ضمان حكومة الدول المستقبلة لاستخدامها في الأغراض المحددة لحمايتها من التسرب خارج البلاد العربية، بالإضافة إلى ضمان عودتها لموطنها الأصلي فهي لم تؤدي إلى زيادة حركة رؤوس الأموال العربية بل العكس تراجعت تلك الحركة [3] .

2. اتفاقية الوحدة الاقتصادية:

جاءت هذه الاتفاقية عام 1956 إلاّ أنّ التوقيع على الاتفاقية لم يتم إلاّ في عام 1962 من قبل ثمان دول عربية فقط من مجموع 13 دولة هي (العراق، سوريا، الأردن، الكويت ، مصر، اليمن، السودان، المغرب)، إلاّ أن المغرب قد تخلت عن التصديق على الاتفاقية، وبذلك تقتصر عدد الأعضاء على سبعة دول عربية. غير أنّ الاتفاقية لم تدخل حيز التنفيذ إلاّ بتاريخ 30 / 04 / 1964 بالنسبة للأردن و العراق وسوريا ومصر

[3] – **صلاح الدين حسن السيسي** ،الاتحاد الأوروبي و العملة الاوروبية الموحدة " اليورو " السوق العربية المشتركة الواقع و الطموح ، الطبعة الاولى ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2003 ، ص ص 69 – 70 .

والكويت [4] . ولقد واجه تطبيق هذه الاتفاقية عدة عراقيل ، وذلك من الأنظمة السياسية المتعارضة والأنظمة الاقتصادية المتنافرة ، وتفاوت الدخول واختلاف البنيات النقدية بارتباط المنطقة بمناطق نقدية مختلفة .

3. السوق العربية المشتركة [5] :

لقد أُنشئت هذه السوق بموجب قرار صادر من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في أوت 1964 ، ولقد انضم إلى السوق منذ إنشائها أربع دول فقط من بين الأربع عشرة دولة الأعضاء في المجلس هذه الدول الأربع هي: الأردن ، العراق ، سوريا ، مصر .

ويبين استقرار نصوص القرار الخاص بإنشاء السوق العربية أنّ ما يستهدفه لا يتجاوز إقامة منطقة تجارة حرة يتم تبادل السلع فيها بحرية تامة ، وقد حدد القرار أن يتم ذلك على مراحل تمتد لعشر سنوات بالنسبة للمنتوجات الصناعية ، وخمس سنوات للمنتوجات الزراعية . ولقد تم فعلا تحرير تبادل المنتوجات الزراعية ، الحيوانية ، الثروة الطبيعية والمنتوجات الصناعية بين الدول العربية الأعضاء في هذه السوق . وأصبحت بذلك منطقة التجارة الحرة منذ أول يناير 1971 . وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل مجلس الوحدة الاقتصادية لإتمام دراسات متعددة بهدف وضع إطار جمركي موحد لتنسيق السياسات الاقتصادية والخطط، فإن هذه الدراسات لم تؤدي إلى خطوات فعلية لبناء السوق ،إلاّ انه انطلق نحو آفاق أخرى عديدة في مجال العمل العربي المشترك ، إذ اقر العديد من الاتفاقيات الخاصة بانتقال الأشخاص، الأموال وحماية وضمان الاستثمارات العربية، فضلا عن ذلك فقد باشر المجلس خلال السبعينات بمعالجة ضعف القاعدة الإنتاجية في الوطن العربي من خلال نوعين من التدابير :

- إقامة العديد من الشركات العربية المشتركة ؛
- إنشاء اتحادات نوعية متخصصة للتنسيق بين الصناعات القائمة في الوطن العربي .

يضاف إلى ذلك إسهام المجلس بدور هام في إنشاء صندوق النقد العربي الذي أصبح يباشر مهامه على مستوى الدول العربية كافة .

---

[4] – **سفيان مقلاتي** ، الدول العربية و التكامل الاقتصادي العربي ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص نقود و مالية ، قسم علوم التسيير ، الجزائر ، 2007 / 2008 ، ص 47 .

[5] – **سلامة وفاء** ، اثر الشراكة الاورو – متوسطية على التنمية الاقتصادية في الجزائر ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص اقتصاد المعرفة و العولمة ، قسم العلوم الاقتصادية ، عنابة ، 2005 / 2006 ، ص ص 98 – 90 .

ومع ذلك فما تحقق من انجازات لا يرقى إلى مستوى الطموحات التي انعقد عليها الآمال في تحقيق التكامل الاقتصادي المنشود ، ولعل هذا القصور في الانجازات يرجع أساسا إلى عدم توافر الإرادة السياسية بالقدر المطلوب ، وقد انعكس ذلك في إحجام ثلثي أعضاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية إلى الانضمام إلى اتفاقية السوق مع أن هذه الاتفاقية صادرة بقرار من هذا المجلس بالذات ، بل وفي إحجام أكثر من ثلث الدول الأعضاء في الجامعة العربية من الانضمام إلى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، هذا بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى التي أفضت إلى هذا القصور من الانجازات ، ومنها ضعف آليات تنفيذ الاتفاقيات ، والظروف التي مست مسيرة الوطن العربي خلال الحقب الثلاث الماضية .

4. اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري:

تم التوصل في عام 1981 إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري العربي في إطار جامعة الدول العربية ، وهي عبارة عن إعلان نوايا للتفاوض حول القيود المفروضة على التجارة العربية ، سواء كانت قيودا تعريفية أو غير تعريفية وإلغاء الضرائب ذات الأثر المقيد للتجارة في السلع المصنعة ونصف مصنعة وإعفاء السلع الزراعية كلية من الرسوم الجمركية وفقا لما سبق الاتفاق عليه في إطار اتفاقية الترانزيت عام 1953 [6] ، ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ اعتمادا من أواخر عام 1982.

واعتمدت هذه الاتفاقية على عدة مبادئ أهمها :

- الربط بين الجوانب الإنتاجية و التبادلية و الخدمية ، والتدرج الانتقائي من تحرير التبادل التجاري من القيود و الرسوم المفروضة ؛
- التوزيع العادل للمنافع و التكاليف بين إطراف العلاقات التبادلية ؛
- توفير عدد من الحوافز المالية وغيرها لتسيير تنفيذ أحكام الاتفاقية في مجالات الإنتاج و التبادل والخدمات و إنشاء سوق سلعية عربية مشتركة لعدد من السلع ، يجري انتقاؤها سنويا ، ووفقا لأولويات وضوابط (مثل حجم الإنتاج و التبادل و الطبيعة الإستراتيجية للسلع التصديرية ومدى خدمة التكامل الاقتصادي).

---

[6] – **أسامة المجدوب** ، العولمة و الاقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية ، الطبعة الاولى ، الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة ، 2000 ، ص 118 .

وتعتبر اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري نقطة بداية للوصول إلى منطقة تجارة حرة عربية ، و المصادقة على هذه الاتفاقية شرط أساسي للانضمام للمنطقة. و الجدول أدناه يلخص الجهود المبذولة من قبل البلدان العربية في تجسيد التكامل فيما بينها و الذي عرف مراحل متعددة كما سبق ذكره أعلاه ، و نتج عن كل مرحلة اتفاقيات و برامج حاولت الول العربية من خلالها تجسيد التكامل.

الجدول (1): جهود التكامل الاقتصادي العربي

التاريخ	المكان	التمثيل	النتائج
7 سبتمبر 1957	القاهرة	جامعة الدول العربية	أول اتفاقية متعددة الأطراف ، اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترا
3 جوان 1957	القاهرة	جامعة الدول العربية	اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بهدف تنظيم العلاقات الاقتصادية ب العربية ، وإقامة وحدة اقتصادية كاملة فيما بينها، يتم تحقيقها بصورة تدريجية
13 اوت 1964	القاهرة	جامعة الدول العربية	اتفاقية السوق العربية المشتركة ، لتشجيع التخفيض التدريجي للتعريفة عل المنتجات و الخدمات ورؤوس الأموال و الأشخاص .
جانفي 1964	تونس	المجلس الاقتصادي المغرب	إنشاء اللجنة الدائمة الاستشارية المغاربية ، لتشجيع إقامة برنامج تكامل اقـ مغاربي (الجزائر،المغرب ، تونس ، ليبيا ، موريتانيا) .
27 فيفري	تونس	جامعة الدول العربية	إمضاء اتفاقية تسهيل وتطوير التبادل التجاري العربي (التجارة العربية ال
25 ماي 1981	الدوحة	المجلس الاقتصادي الخليج	تم تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،كان الهدف منه قيام تجارة الدول الخليجية .
17 فيفري 1989	مراكش	رئيس الدول المغربية	توقيع معاهدة مراكش لتأسيس اتحاد المغرب العربي (UMA) ، لتشجيع انتقال الأشخاص ، السلع و الخدمات بين الدول الأعضاء
19 فيفري 1997	القاهرة	جامعة الدول العربية	إقرار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، من طرف المجلس الاقتـ الاجتماعي لجامعة الدول العربية وإمضاء البرنامج التنفيذي لاتفاقية تسهيل وتطوير ال العربية البينية

المصدر: تواتي بن علي فاطمة، مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية والإقليمية العالمية، مجلة الباحث،العدد06/2008، صادرة عن كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص186.

ثانيا: دور التكامل الاقتصادي في عملية التنمية

و بالتالي يتضمن مفهوم التنمية الشاملة على الأسس التالية[7]:

- الهدف المحرك للتنمية هو إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين؛
- تحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل؛
- الاعتماد الجماعي على الذات؛
- تنمية مستقلة تحرّر الاقتصاد الوطني تدريجيًا من روابط التبعية تجاه الدول الصناعية المتقدمة في ظل نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على التكافؤ في العلاقات بين الدول النامية و هذه الدول الصناعية.

يمكن تحديد أهمية التكامل الاقتصادي في عملية التنمية من خلال النقاط التالية:

1) مزايا توسيع أسواق البلدان النامية: إنّ ضرورة قيام التكتلات الاقتصادية والتجمعات تنبع من حجم الأسواق وتوسيعها لأنها تساعد في عمليتي النمو والتنمية،حيث أنّ هناك عنصرين أساسيين في مفهوم الحجم الاقتصادي الملائم وهما عنصر السكان وعنصر دخل الفرد حيث ثبت من خلال دراسات أنّ هناك علاقة بين حجم البلد والسوق، وبين درجة التطور الاقتصادي في هذا البلد سيما درجة تطور الصناعة.

وبالمقارنة مع هذين المؤشرين (عدد السكان ومتوسط دخل الفرد) نلاحظ أنّ أكثرية الدول النامية لا تملك السوق الكافية الضرورية لعملية التنمية[8].

2) التبعية و المعونات نحو الخارج: إنّ توسيع الأسواق في إطار التكامل وزيادة الحجم الاقتصادي للبلد يقلّل من التبعية للخارج وذلك من خلال تحقيق الاعتماد الجماعي على الذات وزيادة الصادرات، ويزيد من قوة البلدان المتكاملة اقتصاديًا وتخفيف من المخاطر والتقلبات الدورية للدول الصناعية. حيث تبرز دور السوق الموسعة من خلال تنوع الإنتاج وتثبيت إيرادات التصدير وتعزيز المركز التعاضدي للبلدان المتخلفة، بحيث توفر

---

[7]- **علي توفيق الصادق**، التكامل الاقتصادي العربي، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة، 2010، ص 210.

[8]– **عبد القادر رزيق المخادمي**، التكامل الاقتصادي العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 158.

السوق الواسعة وفورات الحجم الخارجية وبالتالي تطوير عملية التصنيع الذي يترتب عنه زيادة وتنوع الإنتاج وزيادة أداء الدول الداخلة في السوق وبهذا تحقق الاعتماد الجماعي على الذات مثل الدول العربية إضافة إلى اتساع سوقها فهي تمتلك موارد طبيعية، وحتى تماثل الاقتصادات المتكاملة في تصدير نفس السلعة له ايجابيات من خلال تسهيل عملية التحكم بالسعر هذه السلعة.

إنّ من شأن توسعة السوق أن تقوي مركز الدول المنظمة إليها في مواجهة البلدان الأخرى، خاصة الدول الصناعية المتقدمة فتزداد درجة تحكم بلدان السوق بأسعار صادراتها ووارداتها على حد سواء، سيما إذا كانت هذه البلدان منتجة لمواد إستراتيجية لها أهميتها في اقتصاديات البلدان المتقدمة كالمعادن بأنواعها والبترول[9].

استقطاب الاستثمارات الأجنبية: عانت البلدان النامية من ويلات الاستعمار الذي استنزف مواردها الاقتصادية والبشرية، وليس هذا فحسب بل تبعيتها للبلدان المتقدمة المستعمِرة من خلال الاندماج معها في تكتل اقتصادي الذي ينجم عنه توسيع الأسواق، فهذا ما يشجع ويدفع المستثمرين الأجانب القادمين من هذه الدول المتقدمة لإنشاء فروع مشاريع داخل هذا التكتل، لأنه تخلق هذه الأسواق إمكانات تقنية ومالية وبشرية لهؤلاء المستثمرين.

إنّ الدول المتقدمة بعد خروجها من الدول التي كانت قد استعمرتها، و معرفتها بعدم إمكانية تطور وتقدم هذه البلدان المستعمَرة بدون مساعدتها ومد يد العون لها، وبالتالي عندها يكون بمقدوره العودة عن طريق آخر من خلال استعمارها اقتصادية ممّا خلق وضعًا صعبًا لهذه البلدان وبالتالي عليها أن تختار طريقتين من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية و هما:

- أمّا الارتباط باقتصاديات دول المتربول وما يترتب عن هذا الارتباط من استعمار بشكل آخر، وإعادة طرح مسألة توطن الصناعات الأجنبية بصيغة جديدة، يكون في حين حتى القرار السياسي بالنسبة لبلدان العالم الثالث. خاضعًا لإملاءات خارجية ممّا يفرغ الاستقلال من جميع مضامينه التحررية.

---

[9]- **عبد القادر رزيق المخادمي**، مرجع سبق ذكره، ص 161.

❖ وأمّا سلوك غاية في الصعوبة، ولكنه يتميّز بخصوصيته، وهي بعيدة عن مؤثرات وأنماط الاقتصاد الاستعماري وتحميل تبعية هذا السلوك من محاربة وحصار من قبل القوى الاستعمارية، ولنا مثال حي في ذلك وهو معاصر وهو العراق[10].

ثالثا: تغريب التنمية في ظل سمات الاقتصادات العربية

باءت مسيرة التكامل الاقتصادي العربي بالفشل وذلك لأسباب عدة و التوجه لتكامل تبعي وتراجع في التكامل الداخلي العربي الذي أدّى إلى تعميق التبعية.إنّ البوح بما يعتري النظام العربي من مثالب وتسليط الضوء على ما ينتاب المحتوى الاقتصادي من نظام من مخاطر يشكل نقطة الانطلاق الأولى في بناء المستقبل، حيث أُصيب العمل العربي المشترك في وقت مضى بالشلل والجمود والتراجع و الانكماش، وهكذا فأصبح تكامل الاقتصادي العربي دوليًا وتنافرت وحداته الاقتصادية القطرية عربيًا ولم تستطع الاقتصادات العربية أن تحقق الحد الأدنى من الاعتماد الجماعي على الذات.

وإزاء إخفاق هذه المنجزات جرت عدة محاولات لتنشيط فاعلية هذا العمل التكاملي وضلّت هذه المحاولات بمثابة صيحات في ليل عربي شديد السواد وساعد هذا الفشل التباطؤ في مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك في تهيئة الأجواء لشن هجوم واسع النطاق من قبل أعداء القومية على تلك المؤسسات مطالبين بإيجاد بديل لها ضمن المشاريع الشرق أوسطية والأوسطية و لهذا بدأ المحتوى الاقتصادي للنظام العربي يتعرض بمخاطر واسعة من أبرزها تعطيل مؤسساته وظهور مؤسسات إقليمية بديلة، وبذلك تصبح هذه المؤسسات مجرّد واجهة ثقافية[11].

وكانت التشوّهات والاختلالات التي أُصيبت بها الاقتصادات العربية نظرًا لإخفاقات العمل الاقتصادي العـــربي المشترك، وهكذا مزيدًا من الظلم والتشتت في الفضاء العالمي وبه يدخل العمل الاقتصادي العـــربي المشترك النفق المظلم . ومن هنا يحدّد خصائص انجازات العمل العربي المشترك كما يلي[12]:

---

[10]– **عبد القادر رزيق المخادمي**، مرجع سبق ذكره، ص 163.

[11]– **حميد الجميلي**، دراسات في العمل الاقتصادي العربي المشترك، الطبعة الأولى، الدار الاكاديمية، ليبيا، 2005، ص ص 236 – 237.

[12]- **حميد الجميلي** ، مرجع سبق ذكره، ص 237 ،238.

ظلت محدودة الوزن والأثر ولا تشكل نقلة نوعية تجسيد الارتباط العضوي بين الاقتصادات العربية خاصة الارتباط الإنتاجي، كما ظلت تلك المنجزات هامشية لا تتلائم والطموحات القومية ولا تتناسب والإمكانات المادية و البشرية للأمة العربية كما لم تتمكن من تصحيح موقع الاقتصاد في الاقتصاد العالمي، ولم تتمكن من بناء القاعدة الاقتصادية العربية التي تشكل السياج الواقي للأمن القومي، كما لم تتمكن من تصحيح الاختلالات في هياكل الإنتاج العربية، ولم تتمكن من تمكين العرب من الدخول في العصرنة فاعلين ومنتجين لا مستهلكين. وكان من جراء هذا الإخفاق ظهور الاتجاهات التالية:

- أخذت بعض الأطراف العربية تفك ارتباطها بمداخل هذا العمل العربي المشترك ولا تلتزم بموجباته من جهة، ومن جهة أخرى أخذت تلتزم بموجبها اقتصاد العولمة واقتصاد القلة. وهناك من يقول أن مداخل هذا العمل قد وهنت قبل أن تأخذ التحولات والتغيرات الدولية والإقليمية مداها الواسع؛
- لم يتمكن هذا العمل من فرض نفسه على العلاقات الاقتصادية الدولية كنظام اقتصادي إقليمي ولعلّ السبب في ذلك يعود إلى عدم فعالية مداخل هذا العمل وبقاء الكثير من قراراته غير الملزمة دون تنفيذ، وإلى غياب الإرادة السياسية الحقيقية من جانب بعض الدول العربية في التعامل مع هذا العمل؛
- ظلت معظم المشاريع الاقتصادية الاندماجية الشمولية كالسوق العربية المشتركة واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية شبه معطلة بالرغم من الدعوة المعاصرة للتكتل كسمة من سمات العصر؛
- عدم تنفيذ قرارات قمة عمان خاصة إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل الاقتصادي القومي على الرغم من كونها مشاريع حضارية كبرى.

ومن هنا يجب إعادة تفعيل العمل العربي المشترك وفرض نفسه على الاقتصاد العالمي، لأنّ التراخي عن هذا العمـــل سيؤدي بالطبع إلى نتائج و خيمة تتمثل في تجسيد الارتباط الاقتصادي العربي الدولي ، وثمن ذلك تفكيك الارتباط الاقتصادي العربي.

ولا شك أننا الآن بأمس الحاجة إلى مثل هذا الاحتضان لاتفاقية الوحدة الاقتصادية لتحصين العروبة الاقتصادية من نرجسية النموذج العربي ووضع حد لهواجس الافتراق والانشقاق والاختراق والإلحاق والانسحاق التي تهدّد النسيج الاقتصادي العربي[13].

---

[13]- **حميد الجميلي**، مرجع سبق ذكره، ص 239.

ومنه يجب أن ندعو إلى قمة عربية من اجل معالجة الأصل التاريخي لتخلّف الاقتصاد العربي ومعالجة الاختلالات البنيوية وإلاّ فلا مناص من تعمق المعركة بين مهمات التنمية القطرية ومهمات التنمية القومية.

وإن بقيت الاقتصاديات العربية على ما هو عليه فإنّ إلحاقها بالاقتصاد العالمي من باب السيطرة سيفرض عليها وظائف اقتصادية طبقًا للخارطة الاقتصادية والعالمية والإقليمية الجديدة، وستؤدي عملية الإلحاق إلى نتائج من أبرزها[14]:

- إنّ التنمية التي ستتم في الاقتصاد الغربي عبر هذا الإلحاق على الرغم من أنها ليست ظاهرة وهمية إلاّ أنها تتسم لكونها: تنمية بالإنابة وليست بالأصالة والتنمية لا تتم بالإنابة وإنما بالأصالة أي عدم إمكانية تحقيق التنمية وفق رؤية إستراتيجية عربية، تنمية قادرة على معالجة الأصل التاريخي للتخلف الاقتصادي في المنطقة العربية، وغير قادرة على معالجة الاختلالات البنيوية التي يعاني منها الاقتصاد العربي؛
- استمرار المستوى المتدني للتنمية العربية في ظل هذا الإلحاق تمسك الاقتصاد العربي بأذيال الشركات غير الوطنية؛
- فتح أبواب الاقتصاد العربي أمام الشركات والاستثمارات الأجنبية والتجارة السلعية والخدمية الوافدة بحرية كاملة؛
- في إطار مشروع الـ GATT الهادفة إلى حماية الاحتكارات التي تسيطر عليها مراكز المنظومة الرأسمالية ستفتح الأسواق العربية عنوة أمام السلع والاستثمارات والخدمات الأجنبية.

لا بد من التفكير الجاد بتصنيع القطاعات الاقتصادية عربيًا بتغريب القطاع الصناعي، وذلك بإنشاء القواعد العلمية والتكنولوجية والصناعية التي تقوم عليها القطاعات المراد تنميتها بدلاً من تركيز الجهود على إنشاء المفردات النهائية والوسيطية للقطاع وكذلك الشروع بالصناعات المحورية والأساسية والثقيلة من اجل تأمين مصدر لمستلزمات الإنتاج وبذلك يتم إرساء القواعد التصنيعية للاقتصاد العربي من خلال الحلقات الإنتاجية والتكنولوجية لهدف فك التبعية عن الاقتصادات الدولية[15].

---

[14]- **حميد الجميلي**، مرجع سبق ذكره، ص 241.

[15]– **حميد الجميلي**، مرجع سبق ذكره ، ص 245.

ولعل من المفيد إيضاح أنّ بعض المبشرين بتغريب التنمية يرون أنّ الدعوة للتنمية المستقلة هي سباحة حرة ضد التيار، لذلك علينا أن نتبنّى النموذج الغربي. وبغض النظر عن دعوى هؤلاء الذين لا يعرفون عمّا يتحدثون، فإنّ هناك حاجة ضرورية لتبنّي النموذج العربي للتنمية. إنّ المحصلة النهائية للتوجه هو مزيد من البعثرة والتفكك للعناصر الداخلية و الخارجية الاقتصادية منها المؤسسية. وفي إطار منهج تغريب التنمية ووعاء هذا التغريب تصبح التنمية ناتجًا مجملاً لمشاريع سلعية وخدمية تتم في الإطار التكنولوجي والنمط التصنيعي والسياسات الاقتصادية المرتبطة بالخارج. وبفضل تزايد موجة تغريب التنمية أصبح من غير الممكن تصنيع أو تغريب القطاع الاقتصادي أو تصنيع الصناعة أو تغريب الصناعة[16].

ولقد رسمت التنمية الغربية التيار الأيديولوجي الكاسح على جبين الاقتصادات العربية أن ترضى عن طواعية لا عن كراهية لما كتب لها من تغريب التنمية.وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق التنمية العربية إلاّ أنّ البنية الهيكلية للاقتصاد العربي ما زالت تعاني من اختلالات منذ التسعينات القرن الماضي حتى الآن.

حيث أنّ هياكل الإنتاج العربية أحادية الجانب تعتمد على النشاط الأولي ولا سيما النشاطات الإستخراجية وقطاع التوزيع الخدمات، إنّ تحول جانب كبير من الهيكل الإنتاجي العربي لصالح السوق العالمية و ذلك من خلال البحث عن عملة دولية قوية نربط عملاتنا بها وعن اقتصاد قوي نحتمي به وعن منظمات عالمية علّها تكون البديل الأفضل عنا في اتخاذ قراراتنا الاقتصادية كما أنّ الإيرادات النفطية الهائلة لم تغير جذريًا من واقع هيكل الإنتاج العربي. إنّ الإنتاج الصناعي العربي لم يتجاوز 0,5٪ من إجمالي الإنتاج الصناعي العالمي في اغلب الحالات كما أنّ الإنتاج الزراعي العربي لا يفي بالاحتياجات الغذائية العربية بل و ليس هذا فحسب بل التبعية الصناعية والغذائية للدول الصناعية المتقدمة خصوصًا العالم عمومًا وللاقتصاد وهكذا فإنّ السبب الرئيسي لهذه الاختلالات هي الأنماط التنموية وللسياسات الاقتصادية القطرية التي انتهجتها الدول العربية خلال ما يقرب من أربعة عقود ، لتكون تكريسًا لحالة التفكك الاقتصادي، وتعميق للتبعية للدول المتقدمة، ودفعًا بالاقتصاد العربي إلى مزيد من الاعتماد على الأسواق العالمية على حساب التكامل الاقتصادي العربي[17].

---

[16]– **حميد الجميلي**، مرجع سبق ذكره ، ص 248.

[17]- **حافظ شعيلي عمرو**، الاقتصاد العربي ومنطقة التجارة العالمية بين الاختلالات و تحديات الانضمام، بحوث و أوراق عمل المؤتمر العربي الثاني، التوجهات المستقبلية لمنطقة التجارة العالمية الفرص و التحديات أمام الدول العربية المنعقد في مسقط في مارس 2007 المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، ص 295.

ونتيجة الاختلال في هياكل الإنتاج العربية من جرّاء التنمية التبعية، وفي إطار العلاقات الاقتصادية الدولية غير المتكافئة، فإنّ التنمية القطرية حاجبة بذلك نحو الوصول إلى تنمية سليمة وشاملة و متوازنة، بل أنها شوهت البنية القطاعية للاقتصاد العربي دون اتساع وتنويع القاعدة الإنتاجية وتحجيمها و أحاديتها.

حيث كانت جـــهود التنمية العربية دون المستوى المطلوب والدليل على ذلك الأداء الاقتصادي العـــربي، الذي يجسد دون الوصول إلى الطموحات القومية، وضعف التشابك البيني بين الدول العربية ولا سيما الإنتاجي منه. ومع ذلك فإنّ اقتصاديات الدول العربية تشترك في مجموعة من الخصائص تتمحور كلها حول ظاهرتي التخلف الاقتصادي والتبعية الاقتصادية، أهمها[18]:

- التخلف الحاد في مستويات تطور القوى الإنتاجية من مادية وبشرية وانعكاس هذا التخلف على طرق الإنتاج وحجم الإنتاج الإجمالي وصافي الدخل القومي ومعدلات نمو فروع الاقتصاد فيما عدا القطاع الأجنبي من الاقتصاد المتمثل في الصناعة الاستخراجية وخاصة النفط؛
- التركيب المشوه والتباين الشديد في مساهمة القطاعات الإنتاجية في قيمة الناتج المحلي الإجمالي. وهذا الوضع يعكس اختلالاً في التركيب الهيكلي للاقتصادات العربية سمته الارتفاع في النصيب النسبي لقطاع الخدمات مع انخفاض في نصيب القطاعات السلعية، ممّا يزيد من حاجة الدول العربية إلى الاعتماد على الاستيراد من الأسواق العالمية لمواجهة الطلب المحلي؛
- التمايز في توزيع صافي الدخل القومي بين الطبقات والفئات الاجتماعية لصالح أصحاب رأس المال وملاك الأراضي والعقارات مع سوء توزيع الدخل القومي وسوء استخدامه بين فروع الاقتصاد؛
- بروز الطابع الاستهلاكي للاقتصاد وارتباطه بضعف حجم التراكمات الرأسمالية، وسوء استخدامها وبطبيعة تركيب التجارة الخارجية وتأثيراتها غير الفعالة والسلبية على معدلات النمو الاقتصادي، وما خلّفته من تبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي.

---

[18]– **سليمان المندري**، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ص ص 217-219.

إنّ لتحقيق التنمية في البلدان العربية تنطوي على ضروريات التعامل مع ثلاث مجموعات من مشاكل الاقتصادية والإنمائية المتداخلة والمتفاعلة في تأثيراتها طبقًا لمستويات التطور والدخول والموارد فيها، والتي تتمثل في[19]:

- المجموعة الأولى: وتتمثل بوجود اختلالات اقتصادية ومالية كلية على المستويين الداخلي والخارجي في معظم البلدان العربية التي تستدعي المعالجات الآنية، وإن هذه الاختلالات المتمثلة في الإنفاق الحكومي الكبير في المجالات المنخفضة أو غير الإنتاجية وتزايد الإنفاق الاستهلاكي الخاص، ونتائجها الخطيرة، وبخاصة ما يتعلق بارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية للمواطنين وبأنماط توزيع الدخول السيئة، قد نشأت بفعل السياسات الاقتصادية والمالية الخاطئة؛

- المجموعة الثانية: فهي أنّ الحاجة ماسة ودائمة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي بسبب انخفاض مستويات الدخل والإنتاج، وأنّ هذا النمو مقيد في عدد من الدول بالقدرة المحدودة على تمويل الاستثمارات المطلوبة بسبب انخفاض معدلات الادخار المحلية نتيجة لانخفاض معدلات الدخول أصلاً، كذلك فإنّ تنفيذ هذه الاستثمارات مقيدة بالندرة النسبية في العملات الصعبة اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية، هذا بالإضافة إلى أن مستويات الطلب القائم لا تكفي لتحفيز الاستثمارات الخاصة وزيادتها؛

- المجموعة الثالثة: تتعلق بالحاجة إلى تأمين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى المتوسط والبعيد، حيث تبرز أهمية التنمية البشرية المرتبطة بتوسيع وتحسين الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية العامة وكذلك الانتفاع من التكنولوجيا المتقدمة والمعرفة الفنية في تأسيس مزايا خاصة ومنافسة لعدد من الفعاليات الاقتصادية والصناعية تستطيع من خلالها تنويع مصادر للدخل القومي والحصول على حصة مناسبة في السوق العالمية.

إنّ إمكانات الاقتصاد العربي المادية والبشرية كبيرة جدًا، وقادرة على تغيير وجه اقتصادنا العربي المجزأ الفاقد لأمنه الاقتصادي والتابع، إلى اقتصاد نام متكامل ومستقل لو كُرّست جميع إمكاناته وفق تلك

---

[19]- **صبري زايز السعدي**، الاقتصاد السياسي للتنمية والاندماج في السوق الرأسمالية العالمية، ملاحظات مستسقاة من بعض التجارب العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي(40): الاقتصادات العربية وتناقضات السوق، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص 53-54.

الخطة وذلك المنهج التنموي المستقل المعتمد على الذات والمتجه نحو الداخل بعيداً عن الازدواجية والجيوب المرتبطة بالخارج و بعيداً عن التغريب وعن آليات دفع الاقتصاد العربي للبحث عن مستقبله خارج البيئة[20].

خاتمة :

إن التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول ليس في حد ذاته هدفا ولكنه وسيلة لتحقيق العديد من الأهداف منها فتح الأسواق و إنشاء مشروعات كبيرة، والذي يسمح بحرية انتقال رأس المال والعمل واستغلال عنصر العمل على أحسن وجه، مما يؤدي إلى رفع الدخل ورفع مستوى رفاهية المواطنين، و كما يهدف التكامل إلى بناء اقتصاد قوي يقلل من التبعية للخارج و تحقيق استقرار اقتصادي .

وكانت التشوّهات والاختلالات التي أُصيبت بها الاقتصادات العربية نظراً لإخفاقات العمل الاقتصادي العـــربي المشترك، وهكذا مزيداً من الظلم والتشتت في الفضاء العالمي وبه يدخل العمل الاقتصادي العـــربي المشترك النفق المظلم . وضعف التشابك البيني بين الدول العربية ولا سيما الإنتاجي منه يؤدي دون المستوى المطلوب نحو تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

---

[20]– **حافظ شعيلي عمرو**، مرجع سبق ذكره ، ص 304.